وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليـوم:	الثلاثاء
التاريخ :	٣٠-٦-٢٠٢٦

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سمو الأمير قال لنا «لكم مني ضوء أخضر» لتعديل جميع القوانين

السميط: لن يكون هناك أي قانون لن يخضع للمراجعة

| كتب ناصر الفرحان |

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط، عن انطلاق المرحلة الثالثة من مشروع تطوير المنظومة التشريعية، بعد إنجاز المرحلة الثانية قبل موعدها المحدد بستة أشهر، في خطوة تعكس تسارع وتيرة الإصلاح القانوني في البلاد، موضحاً أن المرحلة الثانية قد استهدفت مراجعة 25 في المئة من القوانين السارية، أي نحو 250 من أصل 983 قانوناً، فيما تستهدف المرحلة الثالثة رفع نسبة المراجعة إلى 40 في المئة، بما يعادل 400 قانون، عبر استكمال مراجعة 150 قانوناً إضافياً بحلول ديسمبر 2027.

وأكد السميط، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس في مقر الوزارة، أن المرحلة الجديدة تمثل الأهم في المشروع، لكونها تشمل مراجعة قوانين تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، وفي مقدمتها قانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وقانون الأحوال الشخصية، إلى جانب قوانين المرافعات والإيجارات والأحداث والتسجيل العقاري والتحكيم التجاري.

وأعلن السميط أن صاحب السمو أمير البلاد، قال لنا بعد العرض على سموه للحصول مباركته: «لكم مني ضوء أخضر» لتعديل جميع القوانين.

وأضاف: لن يكون هناك أي قانون في الكويت لن يخضع للمراجعة أو التعديل.

إصلاحات جوهرية

وأوضح السميط، أن «الإصلاحات التي شهدتها المرحلة الثانية لم تكن مجرد تعديلات ظرفية، بل انعكست بصورة مباشرة على أداء المنظومة القضائية، فقد تم تعديل 36 قانوناً، وإصدار 24 قانوناً جديداً، وإلغاء أو دمج عدد من التشريعات الأخرى، الأمر الذي ساهم في تقليل النزاعات وتخفيف الضغط على المحاكم».

وكشف أن «الإحصاءات تؤكد انخفاض القضايا المنظورة أمام المحاكم بنسبة 20.8 في المئة خلال ستة أشهر، حيث تراجع عددها من 534 ألف قضية إلى 422 ألفاً، بانخفاض تجاوز 111 ألف قضية كما انخفضت القضايا المعروضة أمام محكمة التمييز من أكثر من 12 ألف قضية إلى نحو 6700 قضية، فيما سجلت القضايا الجنائية انخفاضاً بنسبة 27 في المئة بما يقارب 78 ألف قضية، وهو مؤشر واضح على نجاح الإصلاحات التشريعية في معالجة العديد من الإشكالات القانونية، فعلى سبيل المثال كان القاضي ينظر 6 أضعاف القضايا التي ينظرها القاضي في بريطانيا».

وأشار إلى «انخفاض أوامر الأداء في الكويت، من 56596 إلى 34017 أمراً، بتراجع قدره 22579 أمراً، ونسبة 39.9 في المئة، بعد تعديل قانون المرافعات وجعل اللجوء إليها اختيارياً بدلاً الإلزامي في معظم القضايا»، موضحاً أن «المحكمة عند قبول التظلم تفصل في أصل النزاع مباشرة، بدل إعادة رفع دعوى جديدة، ما ساهم في تسريع الإجراءات وتقليل الضغط على المحاكم، مع بقاء الأوراق التجارية خاضعة لنظام أمر الأداء الإلزامي».

قوانين

وأكد وزير العدل أن «قانون الأحوال الشخصية يحظى بأولوية خاصة، نظراً لتأثيره المباشر في استقرار الأسرة، وإقراره سيتم بعد دراسة متأنية وحوار موسع مع الجهات المختصة والخبراء لضمان صدور قانون يعالج المشكلات القائمة، ويحافظ على التوازن بين حماية الأسرة وصون الحقوق».

وأضاف أن «التعديلات تناولت تعزيز الحماية القانونية للأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وناقصي الأهلية، وتشديد العقوبات على الجرائم التي تقع داخل الأسرة، لا سيما الاعتداءات الجسدية والجنسية، مع منع إنهاء بعض هذه الجرائم بالتصالح حمايةً للفئات الأكثر ضعفاً».

وأكد أن «تعديلات قانون الإسرة تهدف إلى سد الثغرات القانونية وحماية الأسرة، وليس زيادة النزاعات، مع تعزيز حماية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة من العنف والإعتداءات، وتشديد العقوبات على الجرائم الأسرية والجنسية، ومنع الخصالح في الجرائم الجسيمة، بما يحفظ الحقوق ويعزز استقرار الأسرة والمجتمع».

وفي الجانب الجنائي، أشار الوزير إلى أن «تشديد العقوبات على الجرائم المرورية الجسيمة، خصوصاً المرتبطة بالسرعة او القيادة تحت تأثير المخدرات او المسكرات، اسهم في انخفاض المخالفات المرورية وتحقيق نتائج إيجابية أولية، فالحفاظ على الأرواح كان الدافع الرئيسي وراء هذه التعديلات، في ظل تسجيل ما معدله 450 حالة وفاة سنوياً بسبب الحوادث المرورية».

وأفاد السميط بأن «العمل يتواصل على إعداد قانون متكامل للإيجارات، يتضمن إنشاء منصة إلكترونية لتوثيق العقود وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين، إلى جانب معالجة القضايا المرتبطة باتحاد الملاك والصيانة والخدمات المشتركة، بما يسهم في تقليل النزاعات وتسريع الفصل فيها عبر منظومة التقاضي الإلكتروني».

وأكد استمرار العمل على مشروع التقاضي الإلكتروني، والتوسع في عقد الجلسات عن بُعد، باستخدام تقنيات الاتصال المرئي، وإصدار الأوامر الجزائية إلكترونياً، بما يختصر الإجراءات ويرفع كفاءة الخدمات العدلية.

وكلاء النيابة

وفي ما يتعلق بالتعيين في النيابة العامة، ذكر الوزير أن «النيابة العامة تواصل دعم كوادرها البشرية، حيث سيتم قريباً تخريج أكبر دفعة في تاريخها تضم 232 عضواً، فيما يجري حالياً استكمال إجراءات قبول دفعات جديدة بعد استقبال 855 طلباً للالتحاق بالنيابة العامة، علماً بأنه في أكتوبر من كل عام سيتم استقبال دفعة جديدة من وكلاء النيابة».

وأوضح أن «التحديث المنظومة التشريعية تشمل قانون مكافحة الإرهاب، الذي أوجد نيابة ومحاكم متخصصة، وآليات جديدة للمراقبة والإصلاح والتأهيل، بالتنسيق مع وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية وحماية المجتمع».

الوزير السميط متحدثاً

جانب من المؤتمر الصحافي

(تصوير اسعد عبدالله)

أهم القوانين الرئيسية التي يجري تعديلها

- قانون الجزاء، الذي لم يشهد تعديلات جوهرية منذ أكثر من ستين عاماً.
- قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.
- قانون الأحوال الشخصية، وهو من أكثر القوانين حساسية وأهمية، لما له من أثر مباشر على الأسرة.
- قانون الأحداث.
- قانون التسجيل العقاري.
- قانون التحكيم التجاري.

> - المرحلة الجديدة الأهم في المشروع كونها تشمل مراجعة قوانين تمس حياة المواطنين مباشرة
>
> - في المرحلة الثانية عدلنا 56 قانوناً وأصدرنا 24 قانوناً جديداً وتم إلغاء أو دمج عدد من التشريعات
>
> - 111 ألفاً... انخفاضاً في عدد القضايا خلال 6 أشهر وبنسبة 20.8 %
>
> - القاضي في الكويت كان ينظر 6 أضعاف القضايا التي ينظرها نظيره في بريطانيا
>
> - لقانون الأحوال الشخصية أولوية خاصة... وإقراره سيتم بعد دراسة متأنية وحوار موسع
>
> - نعدّ قانوناً متكاملاً لإيجارات بإنشاء منصة إلكترونية لتوثيق العقود وتنظيم علاقة المؤجر والمستأجرين
>
> - مستمرون بالعمل على التقاضي وإصدار الأوامر الجزائية إلكترونياً وتوسّع عقد الجلسات عن بُعد
>
> - تلقينا 855 طلباً للالتحاق بالنيابة... وفي أكتوبر من كل عام سيتم قبول دفعة وكلاء نيابة جديدة

بعد عام... نظام إلكتروني شامل للتوكيلات

في إطار التحول الرقمي، كشف الوزير أنه «سيتم إلغاء كل الوكالات في يوليو من العام المقبل وذلك لقرب إطلاق منظومة الوكالات الإلكترونية الجديدة، حيث يتم إصدار الوكالات باستخدام التوقيع الإلكتروني عبر تطبيق الهوية الرقمية مع تحديد مدة صلاحيتها لا تزيد على خمس سنوات وربطها إلكترونياً بالجهات الحكومية، مثل وزارة الصحة، حيث ستلغى الوكالة فور إصدار شهادة الوفاة لصاحب التوكيل، حفاظاً لحقوق ذويه وعدم استغلال التوكيل باعتبار ذلك من أكثر القضايا في هذا الجانب».

وأضاف أنه «سيتم تحديد الصلاحيات الممنوحة للموكل، بحيث لا يكون توكيلاً عاماً إلا في أضيق الأحوال كما ستتضمن المنظومة التحقق من صلاحية الوكالة عبر رمز الاستجابة السريع (QR Code)، بما يمنع إساءة استخدامها ويحافظ على الحقوق».

وأكد أن «النظام الجديد سيمنح الموكل صلاحية تحديد اختصاصات الوكيل بدقة، سواء في ما يتعلق بالعقارات أو الأرصدة أو الحسابات البنكية أو غيرها، مع إمكانية إصدار أو تعديل أو إلغاء الوكالة إلكترونياً في كثير من الحالات».

مليون قضية أمام المحاكم سنوياً!

أوضح الوزير أن «محاكم الكويت تنظر مليون قضية سنوياً، وهذا تحدّ يتمثل في العدد الكبير للقضايا المنظورة أمام المحاكم، وهو رقم لا يتناسب مع عدد السكان أو عدد الشركات، ويعكس وجود تضخم في التقاضي»، مشيراً إلى أن «السبب الرئيسي كان أن كثيراً من القوانين لم تعد مواكبة للواقع، الأمر الذي أدى إلى تنقل العديد من المشكلات مباشرة إلى المحاكم».

هدم قصر العدل القديم

في إطار تطوير البنية القضائية، أوضح الوزير السميط أن «هناك توجهاً لإعادة النظر في بعض المشاريع الإنشائية مثل مشروع مبنى قصر العدل الجديد، مع الأخذ بعين الاعتبار التقارير الفنية المتعلقة بالسلامة الإنشائية، لضمان تنفيذ مشاريع مستدامة وآمنة تتوافق مع المعايير الحديثة».

وكشف عن «صدور قرار بهدم قصر العدل القديم وبنائه بشكل يشبه القصر الجديد ويكون امتداداً له».

الرسوم القضائية... كما هي

نفى الوزير أنية «إعادة النظر في الرسوم القضائية بعد تحصين قانونها من المحكمة الدستورية، وذكر أن «الرسوم لم تؤثر في عدد القضايا، حيث كان الانخفاض 20 في المئة، ومع التأكيد على أن جزءاً كبيراً من القضايا المتداولة لا يرتبط مباشرة بهذه الرسوم، وخصوصاً القضايا الجنائية التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي القضايا في الكويت».

التعامل مع حالة... «الخطورة الإرهابية»

أشار الوزير إلى «إنشاء نيابة متخصصة بجرائم الإرهاب بدرجتي التقاضي، وهذا الأمر لم يكن موجوداً في السابق، كما صدر قرار من وزير الداخلية يتعلق بآليات تطبيق قانون الإرهاب وأمن الدولة، حيث يتضمن القانون أفكاراً جديدة تتعلق بالإصلاح النفسي والتأهيلي».

وأضاف «هناك بعض الإجراءات التي تتعلق بما يسمى (الخطورة الإرهابية)، فقد يكون الشخص غير إرهابي لكنه يحمل ميولاً أو نزعة، وهذا القانون يتعامل مع هذه المرحلة من خلال برامج الإرشاد الديني والاجتماعي والنفسي عبر جهات متخصصة».

«عقود عمل»... للمسحوبة جنسياتهم

بسؤاله عن المسحوبة جنسياتهم من موظفي وزارة العدل ذكر الوزير السميط، أن العاملين في الوزارة، ممن سحبت جنسياتهم يتم التعامل معهم، حسب إجراءات مجلس الوزراء، ويتم توقيع عقود عمل لمن يرغب في ذلك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٦-٢٠٢٦	٤	١٦٧٢٥

السياسة AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تستهدف مراجعة وتطوير 150 قانوناً بإجمالي 400 وصولاً إلى إنجاز 40٪ بنهاية 2027

وزير العدل: إطلاق المرحلة الثالثة من تحديث المنظومة التشريعية

سمو الأمير قال: "لكم مني ضوء أخضر لتعديل المنظومة التشريعية"... ولا يوجد قانون ليس محل نظر

- "العدل" تمتلك الشجاعة الكاملة لإعادة النظر في أي تشريع متى أثبتت المؤشرات الحاجة إلى ذلك
- المرحلة الثانية شهدت تعديل 250 قانوناً من أصل 983 بواقع 25٪ من إجمالي المنظومة
- الإنجازات شملت 24 قانوناً جديداً و56 عُدلت و9 أُلغيت و161 مرتبطة بالاتفاقيات الدولية
- اللجنة العليا ستنتهي من قانوني الجزاء والمحاكمات الجزائية الأسبوع المقبل

وزير العدل المستشار ناصر السميط

وزير العدل المستشار ناصر السميط وعدد من الإعلاميين خلال المؤتمر الصحافي

تراجع مخالفات السرعة وتجاوز "الحمراء" إلى 65٪ و63٪

ثمّن وزير العدل المستشار ناصر السميط الحزم في تطبيق قانون المرور الجديد، معلناً انخفاضاً ملموساً في الجرائم والمخالفات، حيث تراجعت مخالفات السرعة بنسبة 65٪، ومخالفات تجاوز الإشارة الحمراء بنسبة 63٪.

القضاء نهائياً على ظاهرة المشاجرات

أكد وزير العدل أن التعديل التشريعي الصارم الذي صدر قبل عام بتجريم حيازة الأسلحة وتغليظ عقوبة استخدامها قضى شبه نهائي على ظاهرة المشاجرات المسلحة التي كانت تؤرق المجمعات والمدارس والشوارع قبل عام 2024.

من ذاكرة وزير العدل

استذكر السميط بأسى قضية باشرها خلال عمله في النيابة العامة لزوجين انتظرا الإنجاب 10 سنوات، قبل أن يُقتل حلمهما بإجهاض الزوجة جراء مستهتر قطع الإشارة الحمراء.

هدم قصر العدل القديم وإعادة بنائه

فيما يتعلق بالبنية التحتية لقصر العدل، أوضح الوزير السميط أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً نهائياً بهدم مبنى قصر العدل القديم وإعادة بنائه واستكماله مع المبنى الجديد، بعد أن أكدت تقارير وزارة الأشغال وجود مشكلات إنشائية في أساساته تحول دون جدوى ترميمه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٦-٢٠٢٦	٥	٢٠٢٠٦

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

■ جابر الحمود

بعد تأكيده إنجاز المرحلة الثانية قبل موعدها المحدد بستة أشهر، أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط، أمس، إطلاق المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لتحديث المنظومة التشريعية التي تستهدف مراجعة وتطوير 150 قانونا بإجمالي 400 قانون وصولا إلى نسبة إنجاز تصل إلى نحو 40 ٪ من إجمالي المنظومة التشريعية النافذة في البلاد بحلول ديسمبر 2027، لافتا الى أن القيادة السياسية منحت الوزارة دعماً كاملاً لاستكمال مشروع تعديل المنظومة التشريعية كاملة .

وقال السميط، خلال مؤتمر صحافي عقده في وزارة العدل، إن سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد ، وبعد اطلاعه على نتائج الخطة والإحصاءات قال له: "لكم مني ضوء أخضر" لتعديل المنظومة التشريعية"، مشدداً على أنه "لا يوجد قانون ليس محل نظر"، وأن الوزارة تمتلك الشجاعة الكاملة لإعادة النظر في أي تشريع متى أثبتت المؤشرات والإحصاءات الحاجة إلى ذلك.

منهجية علمية

وأوضح وزير العدل أن الخطة الوطنية تمضي وفق منهجية علمية ترتكز على لغة الأرقام والإحصاءات، مبيناً أن المرحلة الثانية شهدت مراجعة وإصدار وتعديل وإلغاء 250 قانوناً من أصل 983 قانوناً سارياً في البلاد، بما يمثل نحو 25٪ من إجمالي المنظومة التشريعية النافذة.

إنجازات تشريعية

وأشار إلى أن الإنجازات التشريعية شملت 24 قانوناً جديداً، و56 قانوناً معدلاً، و9 قوانين ألغيت، إضافة إلى 161 قانوناً ومرسوماً وموافقة مبدئية مرتبطة بالاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم، لافتاً إلى أن هذا الإنجاز تحقق بثمرة تعاون مؤسسي واسع شارك فيه القضاة، والنيابة العامة، وإدارة الفتوى والتشريع، وأساتذة القانون بجامعة الكويت، وجمعية المحامين، ومؤسسات المجتمع المدني.

تراجع القضايا

واستعرض السميط الانعكاس الإيجابي للتعديلات على أداء دور العدالة، حيث انخفض إجمالي القضايا المنظورة أمام القضاء بنسبة 20,88٪، متراجعاً من 534226 قضية في النصف الثاني من عام 2024 إلى 422713 قضية في الفترة ذاتها من عام 2025.

وأضاف أن القضايا أمام محكمة التمييز تراجعت بنسبة 45,31٪ لتصل إلى 6709 قضايا بدلاً من 12267 قضية، كما سجلت القضايا الجنائية أمام المحكمة الكلية انخفاضاً بنسبة 27٪، مؤكداً أن بطء التقاضي في السابق لم يكن ذنب القضاة، بل نتيجة تشريعات قديمة لم تُعدل منذ سنوات طويلة.

قضايا الاستئناف

وفي الشق المدني والتجاري، انخفضت قضايا الاستئناف الجزئي بنسبة 27,1٪ بعد تعديل قانون المرافعات الذي رفع النصاب الانتهائي للأحكام من 1000 إلى 2000 دينار، كما تراجع عدد أوامر الأداء بنسبة 39,9٪ بعد أن أصبح اللجوء إليها جوازياً، وتمكين المحكمة من الفصل في أصل النزاع مباشرة عند قبول التظلم اختصاراً لدورة التقاضي.

قوانين محورية

وأوضح أن هذه المرحلة تكتسب أهمية قصوى لكونها تمس قوانين محورية لصيقة بحياة المواطنين واستقرار المجتمع وبيئة الأعمال، وفي مقدمتها قانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادران منذ عام 1960، مشيراً إلى أن اللجنة المختصة ستنتهي منهما الأسبوع المقبل، متضمنين تطوير العقوبات البديلة وآليات الصلح والتسوية، مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة.

الأحوال الشخصية

وأشار السميط إلى أن المرحلة الثالثة تشمل أيضاً قانون الأحوال الشخصية وقانون محكمة الأسرة، موكداً أن قانون الأحوال الشخصية "يمس كل بيت كويتي" وهو قانون حساس يجب أن يُشبع بحثاً، لافتاً إلى أن الوزارة بانتظار مرئيات إحدى الجهات لعرضها على المكتب الفني، بهدف الخروج بقانون نوعي يعالج المشكلات الرئيسية.

العنف الأسري

وتناول الوزير التعديلات في قانون العنف الأسري وتطبيقاته لحماية الأسرة والمجتمع دون تفرقة بين مواطن ووافد، موضحاً لجمعيات النفع العام أن "حق تأديب الطفل" لا يعني أبداً ضربه أو إيذاءه شرعاً وقانوناً. وكشف أن القانون الجديد، المستوحى جزئياً من المشرع الفرنسي، حظر التنازل في قضايا العنف الأسري إذا وقعت الجريمة على فاقد أو ناقص الأهلية، أو في حالات اعتداء الأبناء على الوالدين، كما حظر التنازل كلياً في قضايا الاعتداء الجنسي من الأب أو الأم على الأبناء والبنات أو الأشقاء.

وأشار إلى أن هذه التعديلات أسهمت في خفض قضايا العنف الأسري بنسبة 27٪ منذ صدور القانون في أغسطس الماضي، وانخفاض قضايا الاعتداءات بنسبة 33٪ بعد ثلاثة أشهر فقط من التطبيق. واختتم الوزير بالإشارة إلى أن قانوني المحاماة والقضاء يمران حالياً بمراحل مراجعة ودراسة شاملة داخل الوزارة لمعالجة المطالب والإشكالات المتعلقة بهما، تمهيداً لإنجازهما ضمن مراحل الخطة الوطنية.

"المحاكم الاقتصادية"... في مراحله النهائية

وفي ما يتعلق بالمشروعات الهيكلية والخدمية، أعلن السميط أن اللائحة التنفيذية الخاصة بالمحاكم ستصدر خلال الأسبوعين المقبلين، متضمنة التفاصيل والإجراءات والنماذج التنفيذية.

وأكد أن مشروع قانون المحاكم الاقتصادية بات في مراحله النهائية بعد مراجعته من اللجنة المختصة برئاسة المستشار عبدالله القصيمي، وهو معروض حالياً على إدارة الفتوى والتشريع تمهيداً لإحالته إلى اللجنة القانونية، متوقعاً انتهاء إجراءاته خلال ثلاثة أشهر.

منصة إلكترونية للإيجارات والعقود

أكد الوزير السميط عن انتهاء النسخة الأولى لمشروع متكامل برئاسة المستشار محمد الصانع، يشمل تعديل قانون الإيجارات وإعداد قانون جديد لتنظيم اتحاد الملاك، ويتضمن إطلاق منصة إلكترونية للإيجارات وإبرام العقود والتقاضي إلكترونياً، إلى جانب حسم اختصاص دوائر الإيجارات منعاً لإطالة أمد التقاضي بسبب العقود ذات الشروط غير المألوفة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٦-٢٠٢٦	٥	٢٠٢٠٦

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرسوم القضائية كما هي

بشأن الرسوم القضائية الجديدة، أكد وزير العدل الإبقاء عليها بعد صدور حكم قضائي بتحصينها، مؤكداً أن دولة الكويت مازالت الأقل رسوماً مقارنة بدول الخليج، وأن انخفاض القضايا بنسبة تجاوزت 40٪ لم يكن بسبب الرسوم وحدها، بل نتيجة حزمة الإصلاحات التشريعية الشاملة.

إنجازات بالأرقام

- انخفاض إجمالي القضايا بنسبة 20,88٪.
- تراجع قضايا محكمة التمييز بنسبة 45,31٪.
- انخفاض القضايا الجنائية بنسبة 27٪.
- انخفاض قضايا الاستئناف الجزئي بنسبة 27,1٪.
- تراجع أوامر الأداء بنسبة 39,9٪.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٦-٢٠٢٦	٥	٢٠٢٠٦

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الدراسات القضائية» نظّم عرضاً لبرامجه المخصّصة للعاملين في القطاع

المستشار المسعد: شراكتنا مع «الخاص» ركيزة لتعزيز البيئة القانونية

كونا - نظّم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، أمس الإثنين، عرضاً تقديمياً بشأن البرامج التدريبية المخصصة للعاملين في القطاع الخاص، لبحث وتعزيز أوجه التعاون والشراكة في مجالات التدريب والتطوير القانوني.

وقال مدير المعهد المحامي العام الأول المستشار بدر المسعد، إن التطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال وما يصاحبها من مستجدات تشريعية وتنظيمية ورقابية، تفرض أهمية متزايدة لتطوير الكفاءات القانونية والمؤسسية، وتعزيز ثقافة الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر.

وأكد المسعد حرص المعهد على توسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص، إيماناً منه بأن تطوير البيئة القانونية والمؤسسية مسؤولية مشتركة تتطلب شراكة حقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

وأعرب عن تطلعه إلى بناء علاقات مؤسسية مستدامة، تقوم على تبادل الخبرات والمعرفة، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتقديم برامج ومبادرات نوعية تسهم في دعم المؤسسات وتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيرات القانونية والتنظيمية.

المستشار المسعد متحدثاً خلال العرض التقديمي

ولفت إلى أن المعهد بما يمتلكه من خبرات قضائية وقانونية متخصصة، وبما راكمه من تجربة واسعة في مجال التأهيل والتدريب، يضع إمكاناته وخبراته في خدمة مختلف القطاعات بما يحقق المنفعة المتبادلة ويدعم التنمية المؤسسية في دولة الكويت.

من جانبه، قال نائب المدير لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي بالمعهد المستشار سعود الصانع، إن التحوّل الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة لتحديث منظومة العدالة وتسريع الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القضائية، مع المحافظة في الوقت ذاته على ضمانات العدالة والشفافية وحماية الحقوق.

وأكد الصانع أن أهمية هذا الموضوع تزداد في نطاق المحاكم الاقتصادية والتجارية، لما لها من أثر مباشر في دعم بيئة الأعمال وتعزيز الثقة في المعاملات وترسيخ الاستقرار القانوني اللازم للنمو والاستثمار.

وأوضح أن مناقشة قضايا مثل الذكاء الاصطناعي والحوكمة والأمن السيبراني وإدارة الدعوى الرقمية والمحاكم الافتراضية، تفتح آفاقاً مهمة للتطوير لكنها في الوقت نفسه تفرض مسؤولية التعامل مع هذه التقنيات بوعي قانوني ومهني.

> ● المستشار الصانع: التحوّل الرقمي ضرورة لتحديث منظومة العدالة وتسريع الإجراءات
>
> ● المستشار المقلد: برامجنا تستهدف رفع كفاءة الكوادر القانونية ومواكبة التشريعات الحديثة

من جهته، قال نائب المدير لقطاع العلاقات والاتصالات والبحوث المستشار الدكتور أحمد المقلد، إن بيئة الأعمال شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورات متسارعة على المستويات التشريعية والتنظيمية والرقابية، وأصبحت المؤسسات تواجه تحديات قانونية متزايدة تتطلب كوادر مؤهلة وقادرة على التعامل مع المتغيرات الحديثة بكفاءة واحترافية.

وذكر المقلد أن الإدارات القانونية أصبحت شريكاً أساسياً في صناعة القرار المؤسسي، ولم يعد دورها مقتصراً على تقديم الرأي القانوني أو إدارة المنازعات، بل امتد ليشمل إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال ودعم الحوكمة والمساهمة في تحقيق الاستدامة المؤسسية وحماية المصالح الاستراتيجية للشركات.

وبيّن أن توجه المعهد نحو القطاع الخاص لا يأتي باعتباره توجهاً تدريبياً فحسب، بل باعتباره توجهاً إستراتيجيا يستند إلى قناعة بأن نجاح المؤسسات الحديثة يرتبط بمدى جاهزية كوادرها القانونية، وقدرتها على التعامل مع التحديات والمتغيرات التشريعية والتنظيمية المتسارعة.

وشهد البرنامج استعراض الخطة التدريبية والبرامج القانونية المتخصصة الموجهة للكوادر والموظفين القانونيين في مؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى استعراض خطة المعهد لتعزيز الشراكات والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٣٠-٦-٢٠٢٦	٧	١٦٧٢٥

الوفيـــات

الوفيات

● **يوسف عبدالله فهد المضحي، 59 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 67076709، 97342296، نساء: جابر الأحمد، ق1، ش146، م15، تلفون: 97722749، 98583440.

● **نعيمة علي الإبراهيم، أرملة/ناصر حسن حمد الإبراهيم، 95 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في القادسية، ق7، ش102، ديوان الإبراهيم، تلفون: 97899004، 22547625، نساء: القادسية ق7، ش79، م2.

● **فوزية أحمد محمد اللنقاوي، زوجة/يعقوب عبدالله نجم محسن، 79 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في غرب مشرف، مسجد الوزان، تلفون: 99607478، 99607454، نساء: مشرف، ق4، ش4، م9، تلفون: 98886176، 99758969.

● **هيفاء سالم فهد الماص، زوجة/خالد عبدالرحمن العمهوج، 62 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99666916، 99962863، نساء: الخالدية ق2، ش22، م3، تلفون: 66696646، 65843334.

● **يوسف حمد جمعة سبتي التميمي، 84 عاما،** (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99337746، نساء: صباح الأحمد، ق4، ش70، م91، مقابل الجمعية، تلفون: 98063633.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»